

سوسيولوجيا الإقصاء الاجتماعي: دراسة إبستمولوجية ونقدية مقارنة للباراديغيات التفسيرية

Sociology of Social Exclusion: An Epistemological and Critical-Comparative Study of Explanatory Paradigms

د. حسن حرمة الله Dr. Hassane Harmatallah

باحث في السوسيولوجيا وعلوم التربية

جامعة محمد الخامس-الرباط (المغرب)

Hassane.official@gmail.com

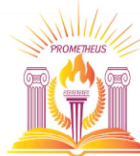
ملخص:

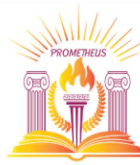
تهدف هاته المقالة العلمية إلى إجراء دراسة إبستمولوجية ونقدية مقارنة للباراديغيات السوسيولوجية التفسيرية لظاهرة الإقصاء الاجتماعي، استنادا إلى الرزنامة الباراديغمية التي صاغتها هيلاري سيلفر. حيث سعت هاته الدراسة إلى تفكيك الأصول الإبستمولوجية لمفهوم الإقصاء الاجتماعي، بوصفه سيرورة علائقية ديناميكية متعددة الأبعاد تتجاوز حدود الفقر المادي، ناهيك عن تشریح ثلاثة نماذج تفسيرية مركزية تتمثل بالأساس في: «باراديغم التضامن»، الذي يحلل الظاهرة بوصفها خلاا وظيفيا في متانة الروابط الاجتماعية وتمزقا حاصلًا للنسيج المجتمعي؛ ثم «باراديغم التخصص»، الذي يعزوها لاختلالات طارئة في ميكانيزمات عمل السوق والخيارات والقدرات الفردية؛ إضافة إلى «باراديغم الاحتكار»، الذي ما فتئ يرجعها لاستراتيجيات الانغلاق الاجتماعي وعلاقات الهيمنة والسلطة. ومن ثمة، تخلص المقالة إلى ضرورة تبني مقاربة تركيبية شاملة، تتطابق فيها هاته النماذج التفسيرية لاستيعاب أبعاد الظاهرة، وتغطية شتى تفاعلاتها البنوية المركبة.

الكلمات المفتاحية: سوسيولوجيا الإقصاء الاجتماعي؛ الباراديغيات؛ التضامن؛ التخصص؛ الاحتكار.

Abstract:

This scientific article presents an epistemological and critical-comparative study of the sociological paradigms explaining social exclusion, grounded in Hilary Silver's paradigmatic framework. The study deconstructs the conceptual foundations of social exclusion, conceptualizing it as a dynamic, multidimensional relational process that extends beyond material poverty. Furthermore, it anatomizes three core explanatory models: the solidarity paradigm, which interprets the phenomenon as a functional breakdown in social cohesion and a rupture within the societal fabric; the specialization paradigm, which attributes it to market distortions, individual choices, and capabilities; and the monopoly paradigm, which traces its origins to strategies of social closure and relations of power and dominance. Consequently, the





paper underscores the necessity of adopting a comprehensive, integrative approach wherein these explanatory models complement one another to fully capture the multifaceted dimensions of social exclusion and its complex structural interactions.

Keywords: Sociology of Social Exclusion; Paradigms; Solidarity; Specialization; Monopoly.

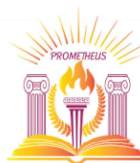
مقدمة:

يشكل التشريح السوسيولوجي والإبستمولوجي لظاهرة الإقصاء الاجتماعي، ضرورة نظرية ومنهجية ملحة لتجاوز خندق التحديدات المفاهيمية الاختزالية، ناهيك عن فهم ومقاربة الظاهرة في أبعادها المركبة والمتداخلة، باعتبارها سيرورة ديناميكية علائقية متعددة المستويات والأبعاد. وفي هذا الإطار، تكتسي العودة للنماذج التفسيرية التي صاغتها هيلاري سيلفر (Hilary Silver)، أهمية علمية بالغة، لكونها توفر إطارا سوسيولوجيا متماسكا لتفكيك شتى الخلفيات الفلسفية والسياسية، التي توطر سيرورات الاستبعاد والحرمان، وتمسك بزمام رهانات تحقيق الاندماج والتكامل الاجتماعيين المرجوين داخل النسيج المجتمعي. ومن هذا المنطلق، تطرح هاته الورقة العلمية إشكالية مركزية يمكن التعبير عنها من خلال التساؤلات الإشكالية التوجيهية الآتية: كيف يمكن أن تسهم الباراديغمات النظرية الثلاثة (التضامن، التخصص، الاحتكار) في تشريح وتفسير سيرورات الإقصاء الاجتماعي؟ وما هي أصولها الإبستمولوجية؟ وفي ماذا تتجلى قيمتها العلمية وحدودها النظرية؟ وماهي أبرز التقاطعات والتميزات الإبستمولوجية القائمة بين هاته الباراديغمات المدروسة للتأسيس لقراءة سوسيولوجية متكاملة إزاء تيمة الإقصاء الاجتماعي؟

ومن ثمة، فإن مقالتنا هاته ترتكز في معالجتها لمختلف التساؤلات الإشكالية المطروحة أعلاه، على ثلاث فرضيات رئيسة ومحورية تتمثل فيما يلي:

أ-نفترض أن التحديد المفهومي والنظري لتيمة الإقصاء الاجتماعي ومحدداته وتجلياته والأطراف التي تتحمل المسؤولية عنه داخل البناء الاجتماعي، يختلف ويتعدد حسب اختلاف وتعدد المرجعيات الفكرية والفلسفية التي ينطلق منها كل إطار نظري على حدة؛

ب-نفترض أن ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، ليست بالمطلق نتاجا لعطب أحادي الجانب أو حرمان مادي صرف، بل هي محصلة لسيرورات بنيوية تتراوح بين تصدع الروابط الاجتماعية والأخلاقية الجمعية،



وضعف واختلال شبكات التبادل داخل المجتمع، فضلا عن نشوء الصراع والتنافس، وتفعيل آليات الانغلاق الاجتماعي من لدن بعض الفئات الاجتماعية ضمن كنفه؛

ج-نفترض أن كفاية التشخيص السوسيولوجي الدقيق والملائم لظاهرة الإقصاء الاجتماعي، تتأسس على تجاوز انغلاق الباراديغمات التفسيرية المنفردة، وتبني رؤية تركيبية بينية تتكامل فيها أبعاد التضامن العضوي، والتخصص التجزيئي، والنقد الصراعى للاحتكار؛

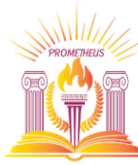
وعليه، تتحدد غاية المقالة في تقديم قيمة مضافة سوسيولوجيا، عبر تفكيك المرجعيات الإبيستيمولوجية للإقصاء الاجتماعي، وتحويله من مفهوم وصفي اختزالي، إلى مقولة تحليلية مركبة تسائل بنى السلطة والصراع وآليات الانغلاق الاجتماعي. مع تأكيد ضرورة تبني مقاربة تركيبية تتكامل فيها الباراديغمات التفسيرية لاستيعاب تعقيدات الظاهرة وتفاعلاتها البنيوية المتعددة والمتشابكة.

وقصد بلوغ هذا الرهان، ارتأينا الارتكاز على المنهج الوصفي-التحليلي لرصد وسبر الأصول الإبيستيمولوجية لمفهوم الإقصاء الاجتماعي وتتبع سياقات نشأته وتطورات الدلالية، إلى جانب اعتماد المنهج النقدي-المقارن لتفكيك المرجعيات النظرية للباراديغمات التفسيرية المدروسة (اعتمادا على الرزنامة الباراديغمية التي صاغتها هيلاري سيلفر) ومساءلة حدودها النظرية، وكذا عقد مقارنة منهجية بينها قصد استكشاف نقاط التمايز والتقاطع الإبيستيمولوجي القائمة بينها إزاء ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، سواء على مستوى طبيعة رؤيتها للنسق المجتمعي، وتوزيع المسؤوليات، وكذا زاوية النظر لأدوار الدولة وأجهزتها ومؤسساتها.

1-التأسيس الإبيستيمولوجي للإقصاء الاجتماعي: سياقات النشأة وتحولات المفهوم

1.1-من الظاهرة الهامشية إلى المركزية النظرية: الجذور التاريخية للإقصاء الاجتماعي

تُعزى النشأة المفهومية للإقصاء الاجتماعي (Exclusion Sociale) إلى رينيه لونوار René Lenoir من خلال مؤلفها الصادر سنة 1974 بعنوان: "Les exclus: Un français sur dix"؛ حيث قدمت لونوار في هذا العمل، تصنيفا نمطيا للفئات المشمولة بالمفهوم المستجد، والذي كان يغطي كلا من: الفقراء، الأشخاص في وضعية إعاقة، المسنين، الأطفال ضحايا العنف، والأفراد في وضعية الإدمان. إذ قُدرت



نسبة هاته الفئات بنحو 10 في المائة من مجموع سكان فرنسا آنذاك، قبل أن يتسع التداول الأكاديمي والاجتماعي للمفهوم تالياً، ويحقق انتشاراً واسعاً مع حلول ثمانينيات القرن الماضي (Silver, 1994).

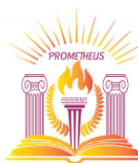
وقد استهدفت **لونوار** من خلال توظيفها لمفهوم الإقصاء الاجتماعي بالأساس، مسألة التنبيه إلى عجز نموذج النمو الاقتصادي الفرنسي المعتمد آنذاك، وعدم قدرته على استيعاب بعض الفئات الاجتماعية، فضلاً عن التدليل على هامشيتها المجتمعية. وقد استند هذا الطرح، إلى تقدير مفاده أن مواطناً واحداً من بين كل عشرة مواطنين قد ظل مقصى على هامش البناء المجتمعي، كأثر جانبي لممارسات ومخلفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية منذ 1945. وهي الفترة التي تزامنت مع إرساء دعائم دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية، مع ما يقرب من ثلاثة عقود من الازدهار الاقتصادي الذي انتهى بأزمة النفط في سنة 1973، وعصر الركود الذي تلا ذلك في فترة لاحقة (Estivil, 2003, p.5).

ومع تبلور المفهوم داخل الحقلين الخطابي والأكاديمي في فرنسا، امتد أثره الإيستيمولوجي بعداً إلى النطاق العالمي، وصار معتمداً لاسيما ضمن الأدبيات الرسمية للاتحاد الأوروبي. حيث أحدث تحولاً باراديمياً، تمثل في إزاحة مفهوم "الفقر"، وإحلال مفهوم "الإقصاء الاجتماعي" بديلاً تحليلياً له. بحيث أعيدت صياغة الظواهر التي كانت تفسر سابقاً بوصفها تجليات للفقر، لتغدو مقروءة باعتبارها بمثابة مظهرات لسيرورات الإقصاء الاجتماعي (De Haan, 2001).

2.1- الإقصاء الاجتماعي: التحول الإيستيمولوجي من السياقية التاريخية إلى البناء

المفهوم السوسيولوجي

ينطوي مفهوم الإقصاء الاجتماعي، على تعدد دلالي واستراتيجيات تعريفية متباينة باختلاف المقاربات البحثية للدارسين والباحثين. فمن الزاوية اللغوية، يشير معجم «Le Petit Robert» إلى الإقصاء بصفته تهميشاً، وإبعاداً، وحذفاً؛ بينما يحدده من الناحية الاصطلاحية، بوصفه آلية إزاحة لمجموعة من الفاعلين نحو هامش المجتمع، وحرمانهم من المشاركة الكلية في نسقه، إما جراء الفقر، أو غياب الكفايات والمهارات الأساسية، أو بفعل الخضوع لآليات التمييز (Le petit Robert, 1982, p.725).



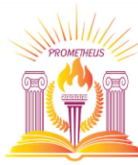
ويعزي هذا الطرح المحركات الأساسية لسيرورات الإقصاء الاجتماعي، إلى جملة من المحددات السوسيو-اقتصادية بالخصوص، وفي مقدمتها معاشية وضعية الفقر، وتدني الرأسمال المادي، والمكانة الاجتماعية، فضلا عن خاصية عدم ملائمة الكفايات المتوفرة للمتطلبات المجتمعية (وخصوصا على مستوى سوق الشغل)، أو الوقوع تحت طائلة سيرورة التمييز الفئوي، مما يحول دون الانخراط الفعال في شتى الأنشطة المجتمعية.

في المقابل، يذهب اتجاه آخر ضمن الأدبيات السوسيولوجية التي تناولت ظاهرة الإقصاء الاجتماعي، نحو تعيين هاته الأخيرة باعتبارها حرمانا من الموارد والحقوق، مشتملة على كوكبة من العوامل المستبعدة والمنفردة للفاعلين، على المستويين الفردي والجماعي، عن ديناميات المشاركة، والاندماج، والتفاعل ضمن البوتقة المجتمعية الجامعة (سلاطينية وبن تركي، 2012).

ويلحظ في هذا السياق، وجود نوع من محاولة الربط بين الإقصاء الاجتماعي من جهة، ومسألة حرمان الفرد من التمتع بحقوقه والوصول للموارد المتاحة ضمن بيئته الاجتماعية، ومنعه كذلك من مشاركة باقي أفراد جماعته الاجتماعية مختلف الأنشطة الدالة على التكامل الاجتماعي فيما بينهم على اختلاف مكانتهم من جهة أخرى. وهذا ما يمكننا من استخلاص فكرة الارتكاز على عنصري الحرمان والمشاركة، كمحدد رئيسيين يتم الاعتماد عليها من لدن الدارسين، بغية تسطير حدود مفهوم الإقصاء الاجتماعي، وتعيينه من الناحية السوسيولوجية.

ومن زاوية أخرى، نلفي كلا من **جون هيلز** و**زملاؤه**، وهم يعرفون مفهوم الإقصاء الاجتماعي، على أساس كونه ظاهرة متميزة عن الفقر، ومتمايزة كذلك عن وضعية اللا-مساواة الاقتصادية. مع تأكيدهم أيضا على ضرورة الانتباه إلى تلك الرابطة القائمة بين الدخل والإقصاء الاجتماعي، لأنها رابطة غير مباشرة وغير بادية للعيان، وتنشأ عبر معاشية المصير المشترك من خلال المشاركة في المؤسسات ذات الطابع العام (هيلز، وآخرون، 2007، ص.11).

وهذا ما يكشف بدوره، عن الترابط الوثيق القائم بين الإقصاء الاجتماعي وحالة الحرمان التي تطال الأفراد أو الجماعات، من خلال عرقلة وحرمان وصولهم إلى مختلف الحقوق والموارد، وتقيد مشاركتهم الاجتماعية في شتى الأنشطة المشتركة والسائدة. يضاف إلى ذلك، الطابع البنوي لوضعية الإقصاء



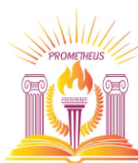
الاجتماعي واشتراط استمراريته الزمنية، على الرغم من أن التحديدات المفهومية المعروضة سابقا، تولي تركيزا أكبر للبعد الاقتصادي، عبر التركيز على متغيرات من قبيل: الدخل، والفقر، والموارد، لتأطير الملامح العامة لظاهرة الإقصاء الاجتماعي.

من جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن السوسيولوجي أنطوني غيدنز (Anthony Giddens) قد كان سباقا إلى رصد شكلين رئيسيين لواقع ظاهرة الإقصاء الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة: يتمثل الشكل الأول حسب، في الاستبعاد القسري للفئات القابعة في أدنى السلم الاجتماعي، والتي تُعزل عن التيار الرئيسي للفرص والموارد المتاحة ضمن النسيج المجتمعي؛ في حين يتمثل الشكل الثاني في الاستبعاد الإرادي/الطوعي، والذي أطلق عليه غيدنز "ثورة جماعات الصفوة"، حيث تتسحب النخب الثرية والمحظوظة بصفة اختيارية من مختلف النظم والمؤسسات العامة، ومن مجمل الأنشطة الاجتماعية المشتركة، لتعيش بمعزل عن بقية مكونات المجتمع (هيلز، وآخرون، 2007، ص.24).

فضلا عن ذلك، يرى غيدنز بأن الباحثين المعاصرين باتوا اليوم يفضلون استخدام مفهوم "الإقصاء الاجتماعي" بديلا عن مفهوم "الطبقة المسحوقة". ورغم كون معشر السوسيولوجيين هم الذين قاموا بوضع المعالم النظرية لهذا المفهوم، إلا أن الفاعلين السياسيين قد أضحوا الأكثر استخداما له لتشخيص أحد أسباب واقع اللا-مساواة البنيوية. إذ يحيل المفهوم على مختلف آليات إغلاق منافذ المشاركة الاجتماعية والانخراط الكامل، أمام قطاعات واسعة من الأفراد في الحياة الاجتماعية (غيدنز، 2005، ص.394).

ولهذا، فقد عمل غيدنز على تعيينه وتمييزه، من خلال الاعتماد على مفهومين رئيسيين: يتمثل المفهوم الأول في: «المهمشين»، ويقصد بهم مختلف أولئك الأفراد الذين لم تتح لهم فرصة الاندماج ويقعون في القاع الاجتماعي؛ بينما يتجلى المفهوم الثاني: فيما يسمى بـ «نخبة المجتمع»، أو من أطلق عليهم «جماعات الصفوة» أصحاب الاستبعاد الطوعي (هيلز، وآخرون، 2007، ص.13).

في حين، نلفي من السوسيولوجيين، من ينحو لتحديد معالم مفهوم الإقصاء الاجتماعي، من خلال تعيين نقيضه البنيوي؛ أي بنفي الاندماج والمشاركة الاجتماعية. وتتشكل ماهية هذا التحديد من خلال سمات تتمظهر أساسا في مسألة حرمان الفرد المقيم في مجتمع معين، من الانخراط في أنشطته الاجتماعية الاعتيادية رغما عن إرادته ورغبته، وذلك بفعل جملة من العوامل القسرية الخارجة عن نطاق سيطرته (Richardson & Le grand, 2002, p.3).



وهكذا، يغدو مفهوم الإقصاء الاجتماعي على المستوى الإبيستيمولوجي، نقيضا لمفهوم المشاركة الاجتماعية، ونقيضا كذلك لعنصر الإرادة، في تقاطع تام مع التأسيس الذي قام به السوسيولوجي ماكس فيبر، حينما اعتبره كشكل من الانغلاق الاجتماعي. وتتحدد ماهيته البنيوية، في كونه سيرورة تفاعلية تنشأ من خلال قيام جماعة اجتماعية مهيمنة، بالاستحواذ على مختلف المصالح والمكاسب المتوفرة، بهدف تأمين مركز متميز لها ولأفرادها، عبر إخضاع وقمع الجماعات الاجتماعية الأخرى، وعزلها، ومحاولة تشويه هويتها ووجودها الرمزي كذلك هو الآخر (هيلز، وآخرون، 2007، ص.24).

تأسيسا على ما سبق، يتضح لنا بأن مفهوم الإقصاء الاجتماعي، يتجاوز حدود الحرمان المادي الصرف، ليغدو متمحورا حول أبعاد بنيوية وتفاعلية متعددة (اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية) تتشكل عبر سيرورات تفاعلية تمارسها قوى النفوذ والسلطة. ويتحدد هذا المفهوم، وفق ثلاث سمات أساسية: سمة الديناميكية التراكمية، بوصفه سيرورة تصاغ فيها خبرات الأفراد الحاضرة والمستقبلية بناء على تجاربهم الماضية؛ وسمة النسبية الزمانية والمكانية؛ فضلا عن كونه تعبيرا بنيويا مباشرا عن اختلال على مستوى توازنات علاقات القوة والسلطة داخل المجتمع (Wilikins, et Al, 2009, pp.1-68).

وفي السياق ذاته، بالإمكان ملاحظة ميل الأدبيات السوسيولوجية الأمريكية بصفة عامة، إلى توظيف مقولات مفهومية بديلة لتحديد الفئات المعنية بهذه الظاهرة، مثل: "الغيتو"، و"التهميش"، و"الطبقة الدنيا". ويعكس هذا التمايز الإبيستيمولوجي، اختلاف المقاربة الأنغلوساكسونية عن نظيرتها الفرنكوفونية؛ حيث تنزع هاته الأخيرة إلى مقارنة الإقصاء الاجتماعي باعتباره تصدعا يصيب منظومة الروابط الاجتماعية، وتمزقا يمس بمتانة نسيج التماسك الاجتماعي القائم ضمن النسيج المجتمعي بأكمله (فتحي وإيناس، 2015).

2-باراديغمت الإقصاء الاجتماعي: رؤية تفسيرية سوسيولوجية متقاطعة

ارتأينا الارتكاز ضمن متن هذا المحور المتعلق بالباراديغمت الساعية إلى بناء قراءة متكاملة لظاهرة الإقصاء الاجتماعي، بشكل أساسي على العمل الذي أنجزته هيلاري سيلفر، نظرا لوجاهته الأكاديمية؛ إذ تفكك الإقصاء الاجتماعي باعتباره سيرورة علائقية للحرمان من فرص المشاركة الاجتماعية، وقطع لمختلف الروابط الاجتماعية، فضلا عن إعاقة التضامن الاجتماعي. وتكشف عن أسسه القائمة إما على المحددات

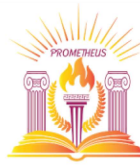
الهوياتية والثقافية (كالعرق والإثنية والدين)، أو على المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمجالية (كالفقر والبطالة والإعاقة والسكن) (Silver, 2019).

ومن منطلق مقاربتنا لسيروية الإقصاء الاجتماعي باعتباره بمثابة علاقة اجتماعية، فإن ذلك يجعل شكل الاستبعاد يتأرجح أمامنا من خلال أوجه متعددة: إذ يمكن أن يكون إما متعمداً أو مؤسسياً؛ وقد يكون أيضاً إما إقصاء مباشراً وجهاً لوجه، أو إقصاء غير مباشر وغير شخصي. وبغض النظر عن طبيعة ذلك الاستبعاد الاجتماعي، فإنه يلعب دوراً كبيراً وبارزاً في التقييد القسري للجماعات وكذا للأفراد في سعيهم الحثيث، بهدف تحقيق وأداء مختلف أدوارهم الاجتماعية المنوطة بهم، حسب المعايير التي يتأطر وجودهم داخلها ضمن كل مجتمع من مجتمعات المعمورة. علماً بأن سيرويات الاندماج الاجتماعي، لا تعالج بالضرورة واقع الإقصاء الاجتماعي ولا تضع حداً له، رغم أهمية كلا المفهومين في الخطابين السوسيولوجي والسياسي (Silver, 2019).

وعلى هذا الأساس، فقد ارتأينا الاعتماد بشكل رئيس على ثلاث (3) باراديغيمات مركزية، بغية مساعدتنا على إمطة اللثام عن ظاهرة الإقصاء الاجتماعي واستكناه جوهرها، وتتمثل تلك النماذج المعتمدة في: باراديغم التضامن؛ وباراديغم التخصص؛ وباراديغم الإحتكار. «ولكل من هذه النماذج الثلاثة سمات للاستبعاد تبعاً لاختلاف السبب في حدوثه، مرتكزة على الاختلاف في: الفلسفة السياسية، "الجمهورياتية"، "الليبرالية" و"الديموقراطية الاجتماعية"» (أبو النصر، 2016، ص.49).

1.2- باراديغم التضامن «Solidarity»: تمزق الروابط الاجتماعية واختلال التماسك المجتمعي

يحاول هذا الباراديغم، تفسير ظاهرة الإقصاء الاجتماعي باعتبارها بمثابة تمزق يطال منظومة الروابط الاجتماعية والنسيج المجتمعي، وأيضاً باعتبارها نوعاً من فك الارتباط على مستوى العلاقات الاجتماعية سواء تلك التي تجمع بين الأفراد أو تلك التي تعضد المجتمع في كليته. ومن هذا المنطلق، فإن المجتمع يقوم على ميثاق اجتماعي وأخلاقي وسياسي، يشكل أساس منظومات القيم والحقوق والواجبات السائدة ضمن كنفه (Estivill, 2003, pp.36-37).

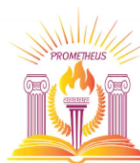


وتأسيسا على ذلك، فإن الدولة الجمهورية، التي تعرف نفسها على أساس كونها أمة، تعتبر هي الضامن الأساسي لذلك التماسك والتوافق الاجتماعيين. وفي سبيل تحقيق ذلك، تقوم بخلق مجموعة من المؤسسات وكذا نهج مجموعة من السياسات الهادفة لتحقيق تلك الغاية. وفي حالة لم يتحقق ذلك المطمح، فإن الدولة تعتبر هي الطرف الذي يتحمل مسؤولية ذلك بالدرجة الأولى، ولهذا فهي أول من يتعين عليه اتخاذ جملة من الإجراءات اللازمة من أجل استعادة ذلك التماسك والتوافق الاجتماعيين. وضمن جوهر هذا النموذج، نلفي حضورا وتموقعا لنظريات عدة من قبيل: نظرية جاك روسو، ونظرية إميل دوركايم حول التضامن الآلي والعضوي، وكذا مساهمات ثلة من المفكرين والسياسيين الفرنسيين بالخصوص (Estivill, 2003, pp.36-37).

وعلى غرار ظاهرة الانحراف المعياري (الأنوميا)، فإن الإقصاء الاجتماعي يهدد ويعزز في الآن ذاته من متانة خيوط التماسك الاجتماعي داخل المجتمع كما سبق تبيانها، ولهذا نلفي بأن مفهوم الإقصاء الاجتماعي، يقابله مفهوم "الاندماج الاجتماعي" «Intégration sociale» أو مفهوم "التكامل الاجتماعي". وذلك ما يتحقق عبر عملية "الإدماج" «Insertion». ويعني ذلك حسب المعنى الدوركايمي؛ عملية الإدماج ضمن نسق الثقافة السائدة، حيث تتكيف الثقافة السائدة مع ثقافة الأقلية، وكذلك العكس. ويحاول هذا الباراديغم التضامني، تركيز كل اهتمامه بشكل أكبر على ذلك الإقصاء المتأصل في سيرورة التضامن على مستوى الأمة، والأعراق، والإثنيات وغيرها من الروابط الثقافية، والتي ترسم الحدود ما بين مختلف الجماعات الاجتماعية الموجودة في كنف المجتمع (Silver, 1994).

بناء على ذلك، فإن باراديغم "التضامن" بصفة عامة، يعتبر ظاهرة الإقصاء الاجتماعي بمثابة نتاج جانبي ضروري، تمخض عن اختلال قيم التماسك والانسجام الاجتماعي، معفيا الفئات المقصية من المسؤولية، ومحملا في الآن ذاته الدولة تبعات هذا الشرخ النسقي. ولتجاوز الاستبعاد، يوجب النموذج تحقيق الإدماج الاجتماعي للأفراد والجماعات، عبر إعادة بناء الروابط الاجتماعية، وترسيخ قيم التضامن التي بمقدورها معالجة التمزق الحاصل في النسيج المجتمعي.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن تلخيص أبرز الانتقادات التي يمكن توجيهها لباراديغم "التضامن"، في النقاط التالية:



أ-الاختزال النسقي وتحديد الصراع الطبقي والمصالح:

يعاب على هذا الباراديغم، تبنيه لمنظور وظائف ذي نفس أخلاقي يرتكز على مفاهيم العقد الاجتماعي والضمير الجمعي الدوركيمي، حيث يُعرّف النظام الاجتماعي بوصفه توافقاً معيارياً يسمو فوق المصالح الفردية والطبقية.

وهذا الطرح لو تأملنا فيه لبرهنة، سنجدّه يغفل البعد البنوي للإقصاء الاجتماعي، إذ يتعامل معه بوصفه مجرد عطب أو شرخ طارئ قد أصاب شبكة الروابط الاجتماعية وميكانيزمات التضامن داخل المجتمع. متجاهلاً إمكانية كون الإقصاء، بمثابة نتاج بنيوي لعلاقات الهيمنة وتضارب المصالح وآليات إعادة الإنتاج التي تمارسها شتى الفئات المهيمنة، وليس مجرد خلل عابر في منظومة القيم ونسيج التضامن الأخلاقي.

ب-التمركز حول الدولة ونفي الفاعلية الاجتماعية:

حيث يؤسس هذا الباراديغم التفسيري، لطرح يميل نحو تحميل الدولة الجمهورية ومؤسساتها على سبيل المثال، المسؤولية الحصرية عن شيوع ظاهرة الإقصاء، وعن رعايتها لبرامج الإدماج الاجتماعي والتكيف الثقافي. إذ يترتب على هذا التمرکز المؤسسي (على الدولة بالخصوص)، نفي سمة الفاعلية عن الأفراد والجماعات على حد سواء، وتحويلهم إلى مجرد موضوعات سلبية لتلقي الرعاية الاجتماعية من طرف الدولة ومؤسساتها لاستعادة الانسجام الاجتماعي المبتغى.

ومن ثمة، فإن حصر حل الظاهرة ومعالجتها في مقولات إعادة الضبط والتماسك الاجتماعيين الناتجين عن التدخل المؤسسي، يختزل الديناميات الاجتماعية المعقدة، ويغفل كذلك قدرة الفاعلين الاجتماعيين على التأثير، والاستجابة، والقدرة على الفعل، وممارسة التغيير بعيداً عن وصاية الدولة ومؤسساتها.

ج-حدود الإدماج القسري وتجاهل الإقصاء الطوعي:

ينكشف المأزق الإبيستيمولوجي لباراديغم التضامن، عند افتراضه الشمولي بأن الإقصاء هو بمثابة حالة قسرية "سلبية" (إن صح التعبير)، تُفرض دائماً من الأعلى، وتتطلب حتماً الإدماج الاجتماعي في نسق الثقافة السائدة. حيث يغفل هذا الافتراض، إمكانية وجود إقصاء طوعي أو استبعاد ذاتي، ينجم عن

ممارسة الأفراد والجماعات لإرادتهم الحرة في الانفصال عن النسق الثقافي السائد ضمن المجتمع الكبير، فضلا عن مساهمتهم الذاتية في إعادة إنتاج وضعية الإقصاء وديمومتها.

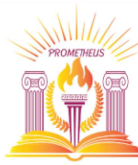
وهذا ما يفيد وجود الكثير من الجماعات والأفراد، الذين يفضلون طوعية، العيش في ظل وضعية الإقصاء الاجتماعي، من منطلق اختيارهم إياها بمحض إرادتهم، وهو ما يمكن تسميته بالإقصاء الاجتماعي الطوعي والاختياري. وهو ما يضع فرضية الاندماج المعياري التلقائي أمام مازق تفسيري حقيقي.

مما يبين بشكل جلي، بأن ظاهرة الإقصاء الاجتماعي لا يمكن أن تحمّل مسؤوليتها الشاملة ووزرها للمجتمع أو للدولة بشكل كلي، وذلك لأن الجماعات أو الأفراد الذين يرحلون تحت وطأتها، يمكن أن يساهموا في ديمومتها بشكل أو بآخر، من خلال خضوعهم لسلطان إرادتهم الخاصة التي تميل للاستبعاد الذاتي من كل يربطهم بالمجتمع الكبير كليا أو جزئيا.

2.2- النموذج الثاني: باراديغم التخصص «Spécialisation»: أي دور لآليات التبادل والحرية الفردية؟

تعود جذوره إلى سياق نشأة الدولة الليبرالية، وخصوصا بالولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت آنذاك نوعا من الاقتران ما بين الإقصاء والتمييز، الشيء الذي أثر بشدة على شتى أنماط السلوك بين الأفراد والجماعات، بل وأثر حتى على جملة العلاقات والتبادلات. وقد ساهم ذلك السياق الاجتماعي في إضعاف منظومة العلاقات الاجتماعية بين مختلف العاملين، كما أخل بتوازن مختلف التبادلات الطوعية لديهم، فضلا عن اصطدام حرية الأفراد مع المصالح الجمعية. حيث لعبت كل هاته المتغيرات، دورا في تعزيز وضعية التبادل الاجتماعي الذي يبنّي على تفضيل مصلحة الفرد والتضحية بالمجموع، زيادة على تشجيعه للتنافس بين الفاعلين. ومن ثمة، فقد أدى ذلك إلى السقوط في مطب التشجيع على مزيد من سيوررات الإقصاء التي اتخذت في نهاية المطاف جملة من ملامح التمييز (أبو النصر، 2016، ص ص.50-51).

وينشأ الإقصاء الاجتماعي حسب هذا الباراديغم، من خلال تلك العلاقات القائمة بين الأفراد الذين يتميزون باختلافات وفروقات بينة، سواء من حيث القدرات أو المهارات أو الميولات ضمن سياق التبادلات التي تحدث بينهم داخل المجتمع، وداخل السوق أيضا. أكثر من ذلك، ما انفك هذا الإطار التفسيري يؤكد

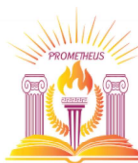


أنه بالإمكان أن تؤدي تلك الخيارات الفردية التي يتخذها الأفراد إلى تعرضهم للإقصاء الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يغدوا هذا الأخير نتاجا لسوء الأداء الذي يمكن أن يطبع آليات عمل السوق، أو بفعل شيوع مختلف مظاهر التمييز بشتى أشكاله، وعدم احترام الحقوق وكذا العلاقات التعاقدية بين الأفراد والمؤسسات (Estivill, 2003).

وبالتالي، فإن تدخل الدولة يكون مستهدفا بالأساس، غاية إرساء مختلف الشروط التي تسمح للأفراد بتحمل مسؤولياتهم، مما يمكن من منع التمييز. ويرى هذا الباراديغم، بأن مسألة الإقصاء الاجتماعي هي جزئية في مظهره، وذلك لكونه يمارس تأثيرا بشكل خاص على أفراد، وعلى وضعيات، وعلى مجالات، وعلى قطاعات، وعلى أنشطة محددة دونها عن غيرها. وعلى هذا الأساس، لن يكون من الصعب ملاحظة وتمييز تأثيرات أفكار جون لوك، وكذا مناصري التيار النفعي، ورواد الليبرالية على الأفكار العامة لهذا الباراديغم (Estivill, 2003).

ففي إطار النموذج الليبرالي التخصصي، يفسر الإقصاء الاجتماعي استنادا إلى الفردانية المنهجية، باعتباره بمثابة نتاج لديناميات التخصص (أو ما يصطلح عليها أيضا بالخصخصة)، ويفترض بأن الأفراد يختلفون مع بعضهم البعض، مما يؤدي بهم نحو التخصص في السوق وفي الخدمات الاجتماعية؛ بمعنى أنه بمثابة نتيجة للتمايز الاجتماعي، وكذا التقسيم الاقتصادي للعمل، ناهيك عن الفصل بين مجالات الحياة الاجتماعية. إذ يرى المجتمع كشبكة تبادل طوعي وتنافسي بين أفراد أحرار تربطهم علاقات تعاقدية، ومن ثمة، فعملية الإقصاء تحدث نتيجة حواجز وعوائق تعطل حركية التبادل والتنقل بين الطبقات والمجالات المجتمعية، أو بسبب الخلل في الفصل بين تلك المجالات كما يجب أن يكون، أو سوء تطبيق القواعد المنظمة لها، مما يكشف عن طبيعة الظاهرة المتعددة الأسباب والأبعاد.

بالرغم من ذلك، تجدر الإشارة، إلى أن نفس الأفراد قد لا يكونون دائما مستبعدين في كل مجالات الحياة الاجتماعية. وبقدر ما تقوم الحدود التي تسطرها المجموعات بإعاقه حرية الفرد في المشاركة في نسق التبادلات الاجتماعية، فإن الإقصاء يغدو هنا شكلا من أشكال التمييز. غير أن المنافسة الجماعية في سوق الشغل، وحماية الدولة الليبرالية لحقوق الفرد، تمنع تكريس هذا النوع من الإقصاء في المجتمع (Silver, 1994).



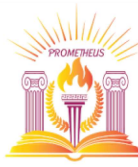
ولعل السمة البارزة التي يمكن استخلاصها من أفكار هذا النموذج التفسيري، تكمن في تحميله مسؤولية الإقصاء الاجتماعي للأفراد والجماعات المستبعدة، معتبرا إياه نتاجا لتفاوت القدرات، والاختيارات الفردية، واختلالات سوق العمل، والتمييز. ويرى أن أثره يظل جزئيا وفرديا لا يمس الكلية المجتمعية. وفي المقابل، يقتصر دور الدولة الليبرالية فقط على حماية حرية الأفراد، وتأمين شروط التنافس والتكافؤ لمنع التمييز، وكذا منع أو وضع حد لوضعية الاستبعاد التي نتجت عن وجوده.

إذن، فهذا النموذج، يناقض في تصوراتهِ جملة الأفكار التي ينبني عليها نموذج "التضامن". وذلك على مستوى نهجه الفردي، وتجنبه الإشارة لدور ومسؤولية الدولة وسياساتها ونظمها ومؤسساتها فيما يخص انبثاق ظاهرة الإقصاء الاجتماعي. وما دمنا نقول بأن هذه الأخيرة هي ظاهرة مركبة ومتعددة الأبعاد، وتمس العديد من الأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية، وعلى جل مستويات النسق المجتمعي والحياة الاجتماعية؛ فإن ذلك يستلزم الإيمان بفكرة كون الظاهرة ليست رهينة باختيارات فردية محضة، ولا بمجالات وقطاعات محدودة، بل بالعكس من ذلك، تتعلق بكل مكونات المجتمع من أفراد وجماعات ودولة (بصفتها الضامن الأساسي لتوازن السلطة والقوة داخل المجتمع). ومن شأن سياسات الدولة ومؤسساتها أن تلعب دورا لا يستهان به ضمن اتجاهين بارزين: إما في اتجاه زيادة استفحال ظاهرة الإقصاء الاجتماعي وتوسيع حدودها من جهة أولى؛ أو تساهم في محاربتها من خلال نهج سياسات وتوجهات تعزز من المشاركة الاجتماعية لجميع مكونات المجتمع من جهة، فضلا عن تيسير وتعزيز قدراتهم على الولوج لمختلف الموارد المتاحة والخدمات التي تقوي من لحمة التضامن والمواطنة في المجتمع من جهة ثانية.

عموما، يمكن جرد أبرز الانتقادات التي يمكن استخلاصها من خلال تشريحنا لطروحات باراديغم "التخصص"، فيما يلي:

أ- النزعة الفردانية والاطمئنان المفرط تجاه آليات عمل السوق:

يمكن مؤاخذة هذا الباراديغم، على اختزاله السوسيولوجي لسيرورات ظاهرة الإقصاء الاجتماعي في كونها مجرد تبعات لما يمكن تسميته بـ "الفردانية المنهجية"، وكذا الاختيارات الشخصية، والتفاوت الفردي في القدرات والمهارات والخيارات التنافسية. حيث أن تركيز هذا النموذج على التبادلات الطوعية وحرية الفرد



داخل السوق، يجعله يغفل العمق البنوي للإقصاء، ويتعاطى مع الظاهرة وكأنها مجرد سوء أداء جزئي للسوق، أو نتيجة لعدم التزام الأفراد بالعقود والمسؤوليات الذاتية المنوطة بهم.

ومن ثمة، فإن هذا الاختزال الفردي يُغيب تماماً تأثير مختلف القوى الأخرى، سواء المادية أو الرمزية، التي تجعل من ظاهرة الإقصاء بمثابة عملية إعاقة هيكلية ومأسسة وممنهجة، وليست مجرد نتاج لحسابات نفعية فردية، أو حصيلة خالصة للتخصص والتقسيم الاقتصادي للعمل.

ب- تفكيك الشمولية واختزال سيرورات الإقصاء في الجوانب الجزئية:

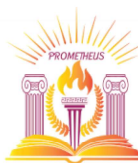
يلاحظ كذلك بأن طروحات هذا النموذج، ما فتئت تتعاطى مع ظاهرة الإقصاء الاجتماعي كواقعة جزئية، تتوزع على قطاعات وفئات ومجالات اجتماعية منفصلة ومحدودة، دون أن تمس المجموع الكلي للنسق المجتمعي.

ومن ثمة، فإن هذا الفصل الحاد بين مجالات الحياة الاجتماعية، والافتراض بأن الأفراد قد يتعرضون للإقصاء في مجال وقطاع دون آخر، يتجاهل الطبيعة المركبة والمتشابكة لسيرورات الإقصاء. فالاستبعاد مثلاً من سوق العمل أو في مجال اقتصادي محدد، لا يتوقف عند حدوده القطاعية فقط، بل يتجاوزها ليمتد بتأثيرات تراكمية ممتدة، تخل باللحمة الاجتماعية برمتها.

وعليه، فإن هذا التصور المنعزل والتجزئي للظاهرة، يمنع فهم سيرورات الإقصاء بوصفه دينامية مجتمعية شاملة، قادرة على الامتداد ضمن شتى مجالات الحياة الاجتماعية، ناهيك عن التأثير على مستوى تماسك النسيج المجتمعي ككل.

ج- تغيب المسؤولية البنوية للدولة وتأثيرات سياساتها العمومية:

يتبدى لنا بأن هذا الباراديغم، يُسقط من تحليله الدور البنوي والمسؤولية المباشرة للدولة ومؤسساتها وكذا سياساتها، في إنتاج الإقصاء أو استفحالها. إذ يحصر تدخلها الليبرالي فقط، في تهيئة الشروط الضامنة للحرية ولتحمل الأفراد لمسؤولياتهم.



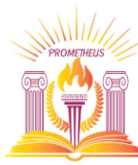
ومن ثمة، فإن النظر إلى الدولة كراعية مؤسسية محايدة للعقود وآليات التنافس الحر، والامتناع عن مساءلة التشريعات والأنظمة القائمة، يمكن أن يحول دون إدراك كيف يمكن لسياسات الدولة نفسها أن تكون مصدرا رئيسا لإعادة إنتاج الفوارق والتهميش والحرمان.

وبالمقارنة مع "نموذج التضامن"، قد يصح لنا القول بأن هذا الباراديغم يظل قاصرا عن استيعاب الفكرة القائلة بأن مواجهة ظاهرة الإقصاء، تتطلب أدوارا هيكلية للدولة في مسائل عدة، من قبيل: إعادة توزيع الموارد، وتوفير الخدمات العامة، وتجسير الفجوات التي تعيق المواطنة الفاعلة والمشاركة الاجتماعية الشاملة.

3.2- باراديغم الاحتكار «Monopole»: ميكانيزمات الانغلاق الاجتماعي وديناميات السيطرة والطبقية

لطالما دأب معشر الباحثين على النظر إلى هذا الباراديغم، على أساس أن له ارتباطا وثيقا بمفهوم المجتمع؛ بمعنى أنه يرتبط ويتأسس على مفهوم المجتمع، باعتبار هذا الأخير عبارة عن بنية هرمية تتنافس فيها مختلف المجموعات والطبقات الاجتماعية على السيطرة على مختلف الموارد وتملكها واحتكارها. حيث أنه وبغية اكتساب المزيد من القوة والسلطة من طرف فئات وجماعات اجتماعية معينة، يتم وضع الحواجز وتقييد إمكانية الوصول إليها أمام جموع الآخرين، بالتوازي مع الاستمرار في توزيع السلع والخدمات والموارد فقط على الأعضاء المنضوين تحت لواء تلك الجماعات المهيمنة داخل المجتمع، والتي تسمى عادة بـ "جماعات الاحتكار" (Estivill, 2003, p. 37).

وحسب منظور رواد هذا الباراديغم، فإن الإقصاء الاجتماعي يشتمل مظاهره وتجلياته، نلفي جذوره ضاربة وموغلّة من خلال خاصية اللاتكافئ التي تسري في عضد المجتمع. حيث تضع الجماعات والأفراد المهيمنين داخل المجتمع (أي جماعات الاحتكار أو الجماعات المهيمنة) مجموعة من القواعد التي تحكم أنماط السلوك والاستفادة داخله، مما يساعد على ضمان استمرار سطوتهم وهيمنتهم داخل المجتمع. وهنا يتم فتح المجال أمام الدولة، باعتبارها التجسيد السياسي لتوازن السلطات والقوة، لكي تقوم بدور التعويض لتلك الأطراف المتضررة من واقع الاحتكار والهيمنة المفروض، من خلال توفير الحماية الاجتماعية لها، وكذا عبر إنشاء وضمان مزيد من الخدمات، ناهيك عن العمل على صيانة احترام الحقوق الفردية والجماعية



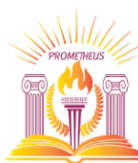
على حد سواء. علما أن السوسيولوجي الألماني **ماكس فيبر**، يعد واحدا من أبرز المفكرين الذين بصموا بشدة على أفكار هذا النموذج التفسيري (Estivill, 2003, p. 37).

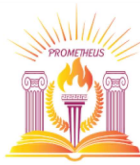
من هذا المنطلق، يتبدى لنا بأن الإقصاء الاجتماعي من خلال منظور باراديغم "الاحتكار"، يتحدد كنتاج لنشوء جماعات احتكارية ضمن المجتمع. وبالاعتماد على أعمال **ماكس فيبر**، وبدرجة أقل على أعمال **كارل ماركس**، فإن هذا النموذج التفسيري، ما فتئ ينظر إلى النظام الاجتماعي على أساس كونه نظاما قسريا ومفروضا من خلال مجموعة من علاقات السلطة الهرمية. وبناء على ذلك، فإن سيرورات الاستبعاد تتبثق للوجود من خلال ذلك التفاعل القائم بين الطبقة، والمركز، والسلطة السياسية، ويخدم مصالح المهيمنين. ولا يتحقق الانغلاق الاجتماعي فقط عندما تنشئ المؤسسات والنظم الثقافية حدودا تبقى الآخرين خارج حدودهم ضدا عن إرادتهم فحسب، بل أيضا حينما يستخدم لإدامة وضعية وواقع اللا-مساواة (Silver, 1994).

وبالتالي، تتمتع الأطراف التي تتموقع داخل تلك الكيانات الاجتماعية المعنية، بالقدرة على احتكار الموارد الشحيحة ومصادر التميز والترقي الاجتماعيين. خصوصا وأن الاحتكار، يخلق رابطة ذات مصلحة مشتركة بين المحتكرين غير المتكافئين، ويضع المستبعدين والمقصيين في آن واحد خارج النسق، ويغدون في نهاية المطاف أطرافا مهيمنة عليها داخل المجتمع (Silver, 1994).

على هذا الأساس، نتوصل إلى أن باراديغم "الاحتكار"، يتناول مفهوم الإقصاء الاجتماعي بصفته واحدا من أعراض الاحتكار الذي تمارسه الجماعات الاحتكارية داخل المجتمع، مما يولد أشكالا متعددة من اللا-مساواة والاستغلال الشديد. حيث تقوم تلك الجماعات، ذات القوة والنفوذ، باستخدام ما يمكن تسميته بـ "آليات الانغلاق الاجتماعي"، من أجل تقييد وصول الآخرين إلى مختلف الموارد ذات القيمة، وجعلها متاحة فقط لمن ينضوون تحت يافطتها دون عن غيرها. مع ما يتطلبه ذلك، من وضع للعديد من الحواجز والعراقيل أمام بقية الأفراد والجماعات داخل المجتمع، قصد إدامة وضعية الاحتكار تلك، والتي تديم معها أيضا وضعية الاستغلال والاستبعاد.

ورغم القيمة العلمية والقوة التفسيرية لباراديغم "الاحتكار"، غير أنه يتسم مع ذلك بجملة من الحدود، التي يمكن لنا إجمالها في النقاط التالية:





أ- حتمية الاستبعاد الواعي والتركيز المفرط على علاقات القوة والصراع:

حيث يمكن أن نعتب هذا الباراديغم، بخصوص نزوعه الواضح نحو ممارسة نوع من الاختزال البنيوي لظاهرة الإقصاء الاجتماعي، إذ يحصرها في كونها مجرد عرض ناتج بشكل حتمي عن اشتغال آليات الهيمنة، والتنافس، والانغلاق الاجتماعي الذي تمارسه الجماعات الاحتكارية داخل كل مجتمع من المجتمعات.

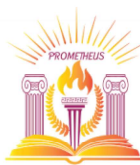
كما أن التركيز الحصري على بنية التراتبية الهرمية والتنافس حول الموارد (الشحيحة بالخصوص)، يغفل الأبعاد الديناميكية والمؤسسية الأخرى التي قد تنتج وضعية الإقصاء، بمعزل حتى عن إرادة الجماعات المهيمنة التي أبرزناها في لحظة سالفة من سيرورتنا التحليلية.

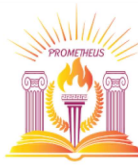
فمن خلال اعتبار النظام الاجتماعي، بمثابة نظام قسري ومفروض على كل أفراد وأطراف المجتمع، يقع هذا النموذج في مطب عدم مراعاة الأسباب البنيوية الحديثة، والتغيرات الثقافية، وكذا التحولات التكنولوجية والاقتصادية المفهومة خارج منطق النية الاحتكارية للطبقات المهيمنة، والتي قد تقصي وتستبعد الأفراد حتى من دون وجود أية ممارسة واعية أو احتكارية قصدية من طبقة بعينها في الأصل. وبذلك، يسقط هذا التفسير في تبسيط مظاهر الاستبعاد المتعددة الأبعاد، وتحويلها إلى مجرد صنيعة واعية لجماعات احتكارية محددة.

ب- نفي الفاعلية الاجتماعية:

ترتكز طروحات هذا النموذج، إلى حد كبير، على رؤية حتمية تُشَيِّء الأفراد والجماعات المستبعدة، حيث يصورهم كضحايا "سلبيين" واقعين تحت خطأ السطوة والهيمنة، وموضوعين كذلك بشكل قسري وكلي خارج النسق دون أدنى اعتبار لفاعليتهم الاجتماعية ولقدراتهم ولإرادتهم الحرة.

فباعتبار وضعية الإقصاء، كنتيجة حتمية لاستراتيجيات الانغلاق الاجتماعي وقواعد السلوك التي تضعها الفئات المهيمنة، يُهمش الباراديغم المذكور، إلى حد كبير، قدرة المقصيين على المقاومة، أو التكيف، أو خلق أشكال بديلة من التضامن والشبكات الاجتماعية للانتفاف على العوائق التي يصادفونها أمامهم ضمن وجودهم الاجتماعي.





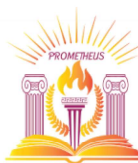
مما يعني بأن هذا النموذج، ينطوي (نوعا ما) على مصادرة نظرية تسلب من الفاعلين الاجتماعيين المستبعدين قدرتهم على الفعل والتغيير، من خلال إظهارهم بمظهر الكائنات المنفعلة القابعة كليا خارج النسق، والمستسلمة لقيود الانغلاق الاجتماعي. وهذا ما من شأنه العمل على طمس التكتيكات اليومية، ومختلف أشكال التضامن الهامشي، واستراتيجيات المقاومة والالتفاف التي يبتكرها الفاعلون الاجتماعيون لإعادة إنتاج شروط وجودهم، وتحدي عراقيل الاحتكار. بل أكثر من ذلك، فهو يحول المقصيين من نوات فاعلة، إلى مجرد "موضوعات" قابلة للاستغلال، والهيمنة عليها.

ج-التناقض البنوي في تصور دور الدولة بين "أداة للهيمنة" و"وسيط للرعاية والتعويض":

من خلال التأمل في التصورات التي يقوم عليها هذا الباراديغم، يتبدى لنا وجود نوع من التوتر النظري (إن صح التعبير) على مستوى تحديد طبيعة الدولة ووظيفتها. فبينما يؤسس هذا النموذج لفكرة كون النظام الاجتماعي كاملا (والذي تقوده الدولة بتشريعاتها ومؤسساتها وأجهزتها) يسير وفق علاقات سلطة قسرية، تديم واقع اللا-مساواة لصالح المستفيدين منه؛ نلغيه يمنح في الوقت ذاته للدولة دورا حمائيا ورعائيا (الحماية والرعاية) تجاه المقصيين أفرادا وجماعات، وذلك باعتبارها تجسيدا سياسيا لتوازن السلطات، وكطرف يتدخل لتعويض المتضررين، وصيانة حقوقهم.

وهذا الطرح، يشير إشكالا عويصا ومفارقا يفرض نفسه بقوة، مفاده: كيف للدولة ككيان ناتج عن نسق قائم على الهيمنة ومحكوم بتوازن قوى الجماعات الاحتكارية والمهيمنة، أن تكتسب حيادا إيديولوجيا ووظيفيا يتيح لها حماية الفئات المقصية من استغلال الجماعات ذاتها التي تشكل عصب السلطة والسيادة والقيادة؟ وكيف يستقيم نظريا، تموقع الدولة كفاعل محايد يتدخل لضبط شطط جماعات الاحتكار ذات القوة والنفوذ الاقتصادي والسياسي، بينما هي نفسها نتاج لنسق اجتماعي وصراعي تهيمن عليه تلك الجماعات وتحدد قواعد لعبته؟

فالدولة التي يُفترض فيها أن تكون تجسيدا سياسيا لنسق طبقي محكوم بعلاقات قوة هرمية، يسند إليها في الوقت ذاته، دور حمائي وتعويضي يحقق توازن السلطات ويصون حقوق المتضررين والمهمشين والمستبعدين، وهذا ما يميظ اللثام عن مفارقة إبستمولوجية تفرض نفسها في هذا السياق.



3-باراديغمت الإقصاء الاجتماعي: الأصول النظرية ومحاور التمايز والتقاطع

1.3-المرجعيات النظرية للإقصاء الاجتماعي: مقارنة تفكيكية موجزة لباراديغمت "التضامن" و"التخصص" و"الاحتكار"

كما أسلفنا الذكر في لحظة تحليلية سابقة من هاته الورقة البحثية، فالمرجعية النظرية لباراديغم "التضامن"، تتأسس على الرؤية "الدوركايمية" و"الروسوية" التي تنظر للمجتمع ككلانية أخلاقية ومعيارية، قائمة على الميثاق الاجتماعي والضمير الجمعي. وفي خضمها، تم اعتبار ظاهرة الإقصاء الاجتماعي بمثابة تمزق على مستوى الروابط الاجتماعية القائمة، وكاختلال حاصل على مستوى روابط التضامن والانسجام المجتمعي التي تضمن تعاضد المجتمع وتماسكه ومتانته.

في المقابل، ينطلق باراديغم "التخصص" من خلفية ليبرالية (التيار النفعي بالخصوص)، تتبنى منهجية فردانية، ترجع بموجبها الظاهرة الإقصائية إلى التمايز الاجتماعي والتقسيم الاقتصادي للعمل، وكذا التعثر الحاصل على مستوى شبكات التبادل الطوعي والاجتماعي وحرية السوق. مما يجعل وضعية الإقصاء الاجتماعي، تنبثق حسب، كنتاج جزئي يتحدد بالاختيارات المهنية، والأداء الفردي، والتميز على مستوى المهارات والقدرات والأنشطة الممارسة.

أما باراديغم "الاحتكار"، والمترسخ في "التراث الفيري والماركسي"، فيتناول الظاهرة ضمن سياق بنية هرمية قسرية قائمة على علاقات السلطة والتملك والنفوذ. إذ أن وضعية الإقصاء، تنشأ داخل المجتمع أساسا عبر تفعيل ميكانيزمات الانغلاق الاجتماعي الذي تمارسه ثلة من الجماعات المهيمنة داخل المجتمع، لتقييد الوصول إلى الموارد الشحيحة، وضمان مصالحها الخاصة، في مقابل تكريس واقع اللا-مساواة والاستغلال والتهميش للفئات والجماعات والطوائف الأخرى.

2.3-تفكيك ميكانيزمات التباين: تمفصلات المسؤولية وأبعاد التأثير بين الفردي والنسقي

أما بالنسبة لنقاط التمايز القائمة بين الباراديغمت التفسيرية الثلاثة، فيمكن إجمالها عموما في مجموعة من المحددات الرئيسية التي تتجلى بالأساس في: طبيعة النظام الاجتماعي، ومستوى تأثير الظاهرة، وتوزيع المسؤولية وموقع الدولة.

فبينما يرى باراديغم "التضامن"، بأن ظاهرة الإقصاء الاجتماعي تمس نسيج التماسك المجتمعي الكلي، والتي تتحمل الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، المسؤولية التامة عن معالجتها والحد من نواتجها، من خلال نهج سياسات الإدماج الاجتماعي الهادفة للرفع من مستوى التماسك المجتمعي إلى أعلى مستوى ممكن؛ يذهب باراديغم "التخصص"، إلى النظر إلى ظاهرة الإقصاء بطريقة تجزئية، واعتبارها مقتصرة فقط على مجالات وقطاعات وأفراد محددين، مُحتملاً معشر الأفراد المستبعدين، وكذا الجماعات المقصية تبعات وضعهم المعاش. أكثر من ذلك، نلفيه محددًا لدور الدولة الليبرالية بحصره فقط ضمن نطاق تهيئة شروط المسؤولية الفردية، ومنع التمييز، دون التعدي على حرية التبادل.

ومن زاوية مغايرة تمامًا، يركز باراديغم "الاحتكار"، على الصراع الطبقي والفئوي حول الموارد ومصادر القوة والنفوذ، مؤكداً بأن سيرورات الإقصاء الاجتماعي، ليست مجرد اختلالات وظيفية أو نتيجة خيارات فردية فقط كما رأينا مع النموذجين السابقين، بل هي استراتيجية تعتمد إليها الجماعات الاحتكارية ذات السلطة والجاه والنفوذ والقوة، قصد تقويض فرص الأطراف الأخرى المستبعدة، مع إناطة دور تعويضي وحمائي للدولة، بغرض التخفيف من حدة واقع اللا-مساواة المعاش.

3.3- المشترك السوسيولوجي: الأبعاد البنيوية والمؤسسية في تجاوز الإقصاء ورهان

إدماج المستبعدين

على الرغم من جملة التباينات التي تطرقنا إليها للتو، تبرز المقارنة بين النماذج التفسيرية الثلاث، مجموعة من التقاطعات الجوهرية فيما بينها: إذ تتقاطع تلك الباراديغمات في إقرارها بأن الإقصاء الاجتماعي هو بمثابة سلب لحقوق المواطنة والارتباط والانتماء للمجتمع، ويمكن عدها أيضاً بمثابة تعبير عن اختلال حاصل في سيرورة التفاعل بين الفرد وبقية الأنساق المجتمعية.

كما تلتقي جميعها أيضاً، عند نقطة الاعتراف بدور المؤسسات والنظم (سواء كضامنة للتضامن والتماسك الاجتماعيين، أو كمنظمة لقواعد التبادل والسوق والعمل، أو كأداة للهيمنة والانغلاق الثقافي والاجتماعي) في تشكيل ملامح الظاهرة وتوسيع تمدها وتأثيرها داخل المجتمع.

دون إغفال التطرق لمسألة تأكيد هاته الأطر التفسيرية المدروسة، على ضرورة وأهمية وجود بنية مؤسسية وسياسات عمومية (تتراوح أدوارها ووظائفها بين إعادة تقوية وإغناء الرابط الاجتماعي، وحماية

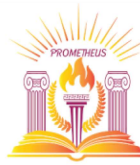
العقود والالتزامات والحرية الفردية، وكذا توفير الحماية الاجتماعية والخدمات التعويضية)، وذلك بغية الحد من تداعيات الاستبعاد، وإعادة إدماج المستبعدين ضمن النسق المجتمعي الكلي، بشكل يضمن مشاركتهم الاجتماعية التامة ضمن كنفه.

خاتمة:

خاتمة القول، فالإقصاء الاجتماعي يشكل مقولة إبستمولوجية مركبة ومتعددة الأبعاد، تتجاوز التفسير المادي للفقر لتغدو سيرورة علائقية ديناميكية تعيق المشاركة المجتمعية للأفراد والجماعات. وقد كشف التفكير الإبستمولوجي للباراديغمات المعتمدة عن ملامح الظاهرة من زوايا ومستويات متعددة: فباراديغم "التضامن"، يفسر الإقصاء بوصفه تمزقا في ميثاق الروابط الاجتماعية والضمير الجمعي، وكاختلال وظيفي يمس النسق المجتمعي برمته، وهو طرح يواجه بمأزق اختزال الصراع الطبقي وتغييب الفاعلية الاجتماعية للمستبعدين. بينما ينطلق باراديغم "التخصص" من الفردانية المنهجية، ليرجع الظاهرة إلى اختلالات جزئية طارئة على مستوى شبكات التبادل الطوعي، وديناميات سوق العمل، وتفاوت القدرات والخيارات الفردية أو التمييز، وهو ما يوقعه في محذور تفكير شمولية الظاهرة وإغفال المساءلة البنوية للسياسات العمومية للدولة. فيما يعزوها باراديغم "الاحتكار"، لآليات الهيمنة والانغلاق الاجتماعي، مع تهميش قدرة الفاعلين الاجتماعيين على المقاومة والالتفاف. ومن ثمة، فقد توصلت الورقة إلى أن كشف ماهية الظاهرة وفهمها سوسيولوجيا، يقتضي تجاوز الارتكان لنموذج أحادي، لصالح مقاربة تركيبية تتكامل فيها الرؤية العضوية للتضامن، مع التحليل القطاعي للتخصص، والتشخيص الصراعى للاحتكار، بما يضمن استيعاب تعقيدات الظاهرة وتفاعلاتها البنوية، فضلا عن فهم التقاطعات المعقدة بين بنى السلطة، وميكانيزمات عمل السوق، وديناميات الفاعلين الاجتماعيين داخل النسق المجتمعي.

المراجع:

- أبو النصر. محمد زكي. (2016). العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الإقصاء. مصر: دار الفيروز.
- سلاطنية. بلقاسم؛ وبن تركي. أسماء. (2012). تشكل صور من الاستبعاد الاجتماعي الفقر والبطالة في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية. بسكرة (الجزائر). العدد 24. (مارس، 2012). ص: 11-26.



-غيدنز. أنطوني. (2005). علم الاجتماع. (ترجمة وتقديم فايز الصياغ). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

-فتحي. غزال؛ وايناس. محمد. (2015). الاستبعاد الاجتماعي للمرأة العاملة في قطاع العمل غير الرسمي في المجتمع المصري. حوليات آداب عين شمس. المجلد 43. العدد 2. (أبريل/يونيو، 2015). ص ص: 13-44.

-هيلز. جون؛ ولوغان. جوليان؛ وبياشو. دافيد. (2007). الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم. (ترجمة محمد الجوهرى). عالم المعرفة. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

-De Haan. Arjan. (2001). Social Exclusion: Enriching the understanding of deprivation. Paper was prepared for the world development report forum on «Inclusion, Justice, and Poverty reduction», pp: 23-24.

-Estivil. Jordi. (2003). Concepts and strategies for combating social exclusion: An overview. Geneva: International Labour Organization.

-Le Petit Robert. (1982). Dictionnaire. Paris: Nouvelle édition.

-Richardson. Liz; & Le grand. Julian. (2002). Outsider and insider Expertise the Response of Residents of Deprived neighbourhoods an Academic Definition of social exclusion. London: Center for Analysis of social exclusion.

-Silver. Hilary (2019, 08, 01). Social Exclusion. Récupéré sur researchgate.net: <http://www.researchgate.net/publication/332426012>

-Silver. Hilary. (1994). Social exclusion and social solidarity: three Paradigms. International Labour Review, Vol 133, (1994/5-6), pp: 531-578.

-Wilikins. Roger; Scutella. Rosanna; & Weiping. Kostenkce. (2009). Estimates of Peverty and social exclusion in Australia: A MultiDimensional Approach. Melbourne: Melbourne Institute of Applied Economic and social Research. University of Melbourne.

